

فخ المديونية والولاعات الغربية

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

لم يعد سراً أن الوضع الاقتصادي الانحداري الذي فرض على لبنان منذ سنة ١٩٩٠ هو وضع مخيف يُصيب من يُحاول فهم أسبابه وظواهره وطرق معالجته بحالة من الذعر الشديد. فوطن الأرز وكما يؤكد أصحاب التخصص ومن بينهم رئيس البنك الدولي، جيمس ولفنسون، وتقرير صندوق النقد الدولي الذي سيصدر قريباً، هو في طريقه إلى الانهيار التام وحاله كالسفينة المتقوية، فيما الربان تخدروا بنشوة إكسبير الخنوع والتبعية، أصيبوا بعمى البصيرة، تحجرت ضمائرهم وماتت في نفوسهم كل القيم والمبادئ. المضحك المبكي أن حكومة الحريري الحالية كما كافة الحكومات التي أفرزها الطائف السيئ الذكر جاءت على أساس إعادة النمو، حل أزمة المديونية، القضاء على الفساد وفرض دولة المؤسسات والقانون، لكنها عملت عكس ما أعلنت، فحولت الدولة إلى مزرعة وعهرت كل ما هو صالح برفضها الاعتراف بأنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن الأمن وأن الأمن سيبقى سائباً طالما بقي الاحتلال السوري مهيمناً على مفاصل البلد ومتحكماً دون رحمة بأرزاق وأعناق المواطنين.

إنه وبفضل الحكم التبعي هذا فاق الدين العام في آخر أيار الماضي الفائت ال ٢٧ مليار دولار، أي ما نسبته إلى الناتج المحلي ١٦٨ في المئة على الأقل. وهذا يعني أن كل مواطن لبناني، وكل طفل يولد، يحمل في عنقه ديناً يتجاوز ٧٠٠٠ دولار.

وإذا قارنا هذا بمعدل الدين إلى الناتج في البلدان الأكثر مديونية، ندرك جانباً من حقيقة الكارثة اللبنانية التي يسببها استمرار الاحتلال السوري وحكم الواجهات. وإذ تؤكد النسب والأرقام حقيقة أن لبنان سقط في ما يسمى "فخ المديونية"، فإن العجز المتوقع للسنة الجارية (٦٠%) سيرفع أرقام الدين العام إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار، أي أن نسبته إلى الناتج المحلي القائم ستقارب ٢٠٠ في المئة، علماً أن الدين العام لم يتجاوز البليون دولار قبل حكم الطائف وكان في معظمه دين داخلي. هذه الأرقام تعني ببساطة متناهية أن خدمة الدين العام سوف تتجاوز في آخر هذه السنة كل واردات الخزينة وهذا هو الانهيار بعينه.

أما المخيف في كل هذا أن جهابذة الحكم؟ حكم الواجهات، لا يزالون ينتهجون سياسة التستر على الحقائق وتزويرها، وخداع الرأي العام، وتعطيل أي مناقشة صريحة ومسؤولة للأوضاع الراهنة وكيفية التصدي لها، علماً أن كافة الإجراءات المالية التي أقرتها حكومة الحريري الحالية وتنفذها غرضها الأساسي محاولة كسب بعض الوقت بكلفة مالية واجتماعية فادحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر إن خفض التعرفة الجمركية وأن يكن قد شكل إغراءً أنياً لبعض كبار المستوردين، فقد بدأت نتائجه السلبية تظهر بوضوح في مجالات ثلاثة هي (١) زيادة الضغط على القطاعات الإنتاجية، مع ما يترتب هذا من نتائج مؤذية على

الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.(٢) تقليص الواردات الجمركية بنسبة ١٦ في المئة، أي بما يفوق التقديرات المعلنة للحكومة مع ما يرتبه هذا من زيادة نسبة أرقام العجز. (٣) زيادة عجز الميزان التجاري بنسبة ١٦ في المئة بسبب ازدياد المواد الاستهلاكية وبقاء الصادرات على مستواها الهزيل. وهذا يؤشر إلى عجز سنوي سوف يرتفع من ٦ مليارات دولار إلى ٧ مليارات.

في هذا السياق لم تشكل الدراسات الإحصائية التي قامت بها مؤخراً إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأبناء بيروت أي صدمة، لأنها، ورغم هولها، كانت متوقعة، نظراً للحال المأسوي التي يعانيها البيروتيون الذين وصل الكثير منهم إلى حال من الفقر المدقع. ففي دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة والإنمائي UNDP إن نحو ٣٩ في المئة من أهالي بيروت هم أعلى من خط الفقر بقليل، وفيما ١٩ في المئة تحت خط الفقر (يعيشون في مستوى معيشي متدن) و ٣٣ في المئة من الطبقة الوسطى ونحو ٩ في المئة من الميسورين والأغنياء. وبحسب آخر دراسة إحصائية صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي (الأوضاع المعيشية للأسر عام ١٩٩٧)، فإن المدخول الشهري للعائلة التي تضم خمسة أفراد والذي لا يتجاوز ٦٥٠ دولاراً تراوح نسبته بين ٣٥ و ٤٠ في المئة، وهذا نوع من خط الفقر التقريبي لبيروت بحسب الدراسة. أما خط الطبقة الوسطى الدنيا فهو دخل العائلة الذي يراوح بين مليون و ٦٠٠ ألف ليرة ومليونين و ٤٠٠ ألف وتبلغ نسبته نحو ١٥ في المئة. في حين أن دخل العائلة في الطبقة الوسطى العليا، يراوح بين مليونين و ٤٠٠ ألف ليرة وثلاثة ملايين و ٢٠٠ ألف ليرة، وتبلغ نسبته ١٥ في المئة أيضاً. وإذا أحصينا من هم عند خط الفقر ومن هم دونه نجد أن نحو ٥٦ في المئة من أبناء بيروت هم في ظروف اقتصادية صعبة للغاية. لا شك أنها نتائج مخيفة لدى طبقة كانت تعيش مريحة في العاصمة، ونعني بذلك الطبقة الوسطى التي كانت نسبتها تناهز ٨٠ في المئة.

إن الفقر لم يضرب بيروت فقط بل فتك بكافة المناطق اللبنانية وبات أكثر من نصف الشعب يعيش تحت خط الفقر المدقع، في حين بلغ عدد الذين هاجروا منذ سنة ١٩٩٠ مليون و ٣٥٠ ألفاً. والأخطر من ذلك أن نسبة المتعلمين بدأت بالتراجع، بدليل أننا نجد أولاداً وشباباً خارج المدارس والجامعات، يتسكعون هنا وهناك طلباً للقامة حلال، أو يعدون لسرقة أو لجريمة تحايلاً على الحاجة. لقد وصل لبنان إلى قعر الهاوية ولن يخرج منها ما لم يخرج الجيش السوري ويستعاد القرار الوطني الحر ومعه الاستقلال المصادر، وكل هذا لن يحدث طالما بقيت بعض الشرائح في الوطن تنتكر لهويتها اللبنانية وتتصرف بعقلية الغالب وتتعامل مع الآخرين على أساس أنهم المغلوبين، ولبنان سيبقى محتلاً طالما بقيت هذه الشرائح مستعدة لرمي نفسها أمام الدبابات السورية لمنعها من مغادرة لبنان. لبنان لن يعود لأهله طالما بقيت ولاءات بعض شرائحه لغيره من البلدان. ترى هل هناك من يسمع؟